

لعدم وجوبه فاقول لو سلم الملازمة فالنفس بالكرامة باق بعد تدر
قولنا بل النقصان ضروريه ان الغناء بالغير يقتضي زوال ما كان ملكا
من المعنوي ومن ثم لم يملك الرواية المنفصلة لان الضرورة تقدر
بعد ذلك قوله بالما يستلزم فكان استلزامهم على هذا الحال وعلى الصيد
سواء لا تقطع الولاية قوله فلا يرد انه يستعمل لكل منهما مع بعضها البعض
بانه يستعمل في كل من الدوام وغيره والاشتراك والامزاج خلاف
الاصل فدفعه بان الاستعمال لا يعارض التبادر لانه دليل مرجح
قوي قوله يفيد عموم ان قلت صدق معنيه يتلزم صدق المطلق
قلت مبرها عنده في فعل المشتق على فاعل واحرمة اذ فيه اشاره
الى ان جعل التصرف عبارة وحلل واحرمة اشارة كما فعل صدر
الشرعية ليس بشئ لان الطائيس باشارة باصطلاح القوم والمخالفة
بالاصطلاح اخر من غير فايته في قوة انقطاع عند المخلصين قوله والتفرقة
وبالمقصود الماصلي بالسوق قوله وشتيقاي لو كان الاب
اعلا لما تم الكبري وكذا التفرقة لا استواء شرطيها التي منها
الفرقة بعدد الابن لو لم يكن قوله وفي التبرع لا في التلويح

المحصلين

قبل الان

تقبل اللزوم الغايل فمرزا جان قوله ولا يجب ان لا نخفى ان بعد فرض
 فهم ثبوت الحكم للمسكوت مثل المنطوق بجهد اللغة لا وجه لا بد منه
 الدلالة والاستثناء في الاصطلاح كما قبل ان الدلالة على ما هو ولي
 يسمى مغوي بخطاب وعلى المساوي بل هو الخطاب وكلام العاقل
 في شرحهم يتبدل على ان لا فرق بينهما فارجع اليه قوله وفيه ما فيه سادة
 الي منع الكبرى لان المحالين غبتونها بالحق منه فكيف لا بالجلي قوله
 لا يعطى دارة فان الذرة داخل في الكثرة لا في مناقضته وهو المنع
 ذلك لان ذات الاصل اذا كان منه جاني ذات الفرع
 كان الاصل جزءا والفرع كلاً وحكم الكل قد تخالف حكم الجزء وقد
 توافق فيجوز ان يستدل على الموافقة بما مع بينهما ولما كان منعا للجمع
 عليه والتحقيق الاجماع مع ان المناقل ثمة اضرب عن ذلك وقال
 بل المناقضة في المقدمة الثانية وهو جود الالزام وذلك لان الاصل
 هو الجزء وحده فاذا كان مع غيره فتنامل على تنقل حكمه نحو واسأل
 القرية فان القرية فيه مفعول واذا قلنا لا بل تنقل المفعولية منها اليه قوله
 وفيه ما فيه سادة الى رجاء ما لا يقصده كما في الاستثناء على ما يقصده

كما في الدلالة او ما كان ضروريا كما في الاقتضاء محل تامل فتأمل قوله حكم المذكور
 اي يكون حكما للمذكور وحال من احواله سواء ذكر ذلك وظهر به او لا ^م ^م
 الموافقة وبين غير الصريح من المنطوق وبتدفع ما في شرح الشرح ان الفرق بينهما
 محل تامل وذلك لان في مثل لا تقل لهما اف ان جعل صرته الصرا
 حكما للمذكور كان منطوقا وان جعل نفس صرته حكما له واريدها ثباتها للصر
 بالنسبة من الاولى على الاعلى مفهوم ما تدبر قوله بقوله عليه السلام بعد ما قال
 في النبأ ان من ما قصات عقل ودين فتقبل ما نقصان دينهم قوله
 فانه يدل وذلك لانه قصد المبالغة في نقصان دينهم والمبالغة
 تقتضي ذكر اكثر ما يتعلق به العرض ولو كان زمان ترك الصلوة هو
 زمان محض اكثر من ذلك اذ زمان الصلوة هو الزمان طرأ قل من
 ذلك لذكره قوله وهو سابع اي المطلق الشطر بمعنى سابع
 فلا بعد لفظا ومعنى او ان البعض سابع بمعنى تعليل من الصفات والاكثير
 منه ما لم يبلغ الكل فلا بعد معنى تدبر قوله وسبب محكي اي معناه ولو كان جوابا
 او اعلم ان الجواب كما يكون قرينة لعدم قصد المضموم كذلك يكون قرينة
 لقصمه وبالقراءة ليس بدونها فلا يرد حجة علينا وذلك مثل

بجمله انه يكون حكما بغير المذكور
 وحال من احواله فتأمل فيه
 قوله فانه ينفك الفرق بين المضموم

البعض

[illegible]

فلا يقبل لان ما اشترى فيه كل الناس لابد ان يكون موجودا
 قلعا فلو كان لكان عند الكل هذا قوله قيل ولعلكم اه القائل مرزا جان
 قوله وهذا السيل لا ينبغي ان فيه شارة الى انه يمكن الجواب باختيار
 كل من يشي النفل والعقل انا الاول فلان الممتنع العقلي البروت والاعمال
 فلان عدم النفل مستند اليه تدبر لا مجتمعا اي في جملة واحدة ولا منقضا
 اي في جملتين قوله لا تقبل افتاه وهذا لا يجوز لعدم الفائدة فلان المنطوق
 مع المفهومين متعارضان والمنطوق اقوي من مفهوم فيندفع المفهومان فلا
 يبقى لذكر الضدين فائدة والمتناقض فان مفهوم كل مناقض لمنطوق الآخر
 قوله خبر الواحد مع ان الاصل عدم التعقيب قوله بنية الخارج مع ان الاصل
 بقاء ما كان على ما كان قوله وهو بعد عن الفائدة اه اما انه لا يتم فلان
 تخصيص الشيء بالذكر لا يلزمه قولا النفي عما عداه واما انه لا يفيد فلان الدلالة
 الا التزماته عدو من المنطوق اعني غير الصحيح كما مر قوله ابي عبيد في شرح
 هو معبر عن المتن صرح بذلك الامام في البرهان وذكر الامام انه ابو القاسم
 بن سلام والقول ما قال الامام والكان الا شيه قاسم بن سلام
 انتهى لكن الأكثر على ان القاسم بن سلام الذي هو المشهور في ائمة الفقه

واما الكثرة

اما لينة معمر بن النخعي فانما هو ابو عبيدة بالباء قال اكثر
 قوله هم ذلك لان التناوب الفهم وبولا يستلزم النقل عند العرب
 قوله من الاقارب الاغصن ثلثة ابو الخطاب عبد الحميد الحميري
 شيخ سيبويه والولس سعد بن محمد صاحب سيبويه
 والولس علي بن سليمان صاحب ثعلب والمبرد وكل منهما امام اللغة
 فاشبهوا لك روي ان الشافعي كتب الى محمد وقد طلب
 منه كتابا سمعها فاخبر عنه قوله قل لمن لم ير عين من رآه مثله ومن
 كان من رآه فقد رآي من قبله قوله العلم يهيى اهل ان يتنوا اهل العلم بيله
 لاهل فلعلم قوله لي قدم امانه لان محمد اولد سنة ثنتين وثلاثين ومائة
 وتوفي سنة تسع وخمسين ومائة والثاني فمروا سنة ثنتين وثلاثين
 ومائة وتوفي سنة اربع وخمسين على الصحيح وتوفي ابو عبيدة سنة اربع
 وستين سنة وثلث وسبعين كذا في النقيرة ولا يخفى ان في تقدم
 الزمان من اوداك صحة الالة ليس في متاضره قوله واعتبر المتعاضد
 شارح مختصر قوله في الدلالة نوعا اعلم انه لا كلام في الوضع الشافعي للفظ
 بل في الوضع النوعي للمثلية النوعية وانما يكون كلمة كدالة التركيب الجبري

اولا نأتى على معناه بما والعلم بهذا الوضع يكون على سبيلين احدهما
 بالنقل ولا يحيد عنها لان التعارض وقع بين ائمة اللغة لا يقلد بعضهم
 والثاني بالتبع في موارد الاستعمال لابل للسان فاذا فهم طبع
 على وجود الوضع واذا لم يفهم طبع شك وضع اذا فهم في بعض الصور
 دون بعض علم ان الوضع ليس كليا للتحلف بل انما هناك الفهم
 لفصوص الحقيقة فلا وضع تدبر قوله ولا عكس هذه المقدمة لا يحتاج
 اليها في اثبات المقدمة المطلوبة وانما ذكر استارته الى تزييف
 استدلالهم فان منبأه على ان وجود الدلالة في شخص لا يترجم
 الدلالة نوعا فانهم قوله اعلاه قد استقوى بالخبر قوله ان فيه تكثير لان اثبات
 المذكور ونفى غيره الكثر فائدة من اثبات المذكور وحده قوله لا اختلاف
 يعني ان الموقوف والموقوف عليه ليس بواحد وذلك ان الموقوف
 عليه دلالة بتوكثير الفايده عقلاد هو ان يفعل انه لو دل لكثرة الفايده على
 تكثير الفايده مينا وهو حصول الفايده في الواقع والموقوف على الدلالة هو
 حصول الفايده عيناي في الواقع لا تعطلا تدبر قوله فيل بل القائل العاجب
 وغيره قوله قال له ما نزل ان تستفهم بهم سبعين مرة فلن يفهمهم لهم قوله

لا يريد ان هذا الحديث مع انه في الصحيحين قال امام الحرمين ان هذا
 الحديث لا يصح بل الحديث اقول فقيه دليل على انه ليس كما في
 الصحيحين صحيحا نعم لا يخفى ان الدراية اليه ياله منقوت الحديث قوله
 على الاصل ومن هذا الاصل بحاجب عن استلزام لقوله عزم لم يور
 انما راحه كم اذا اولع الكلب فيه ان يغسل سبعا وكذا لقوله عزم
 خمس دفعات بحسن وذلك لان الاصل بقاء ما كان على
 ما كان قوله لا يسخن الترويد منى على الاختلاف في جواز تاييد
 انحصار قوله الآية قال ابي ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح مخضات
 المومنات فمما ملكت ايماكم من قتلاكم المومنات قوله بقصر
 الغم وليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة ان خفتم قولا بالملك
 اي ملك النكاح في الطلاق وملك الرقية في العتاق فلو قال
 لاجنية ان زوجك فانت طالق دلالة منه الغير ان ملكك
 فانت حر فرفع الاجنية وملك المائمه فطلعت ومقترب عندها
 خلا فالهم قوله لان النزاع باق وذلك لان الشرط فيه
 ميعر وفاقا فاما السبب من العتاق وما عن اقتضاء الحكم فلا يمنع

ان نفي وحده انه ثابت الى ذلك بل محتمل قوله يدونه اي بدون
 الحكم قوله السبع بالخيار اه لان فيها السبب موجود مع عدم الحكم بالاتفاق
 عن الاول اي السبع بالخيار قوله على ما يلي يقتضي على الثاني بالخيار قوله
 بالخطا اي اذ كان التمس بام محذور كما في الطلاق ونحوه فهو محذور لا عدم
 والاعطى في الفعل قوله على صدقة كما قال ان قدم فلان فعلى صدقة قوله
 والخواب منها اما من الاول فلان كون الحكم معلقا مسلم لكن الكلام
 في ان سبب الحكم قبل وجود الشرط متحقق له وجوده فتقضى ولم يلزم الاول
 من هذا دليل بل الخط الثاني وذلك لان الثاني ليس فيه حكم القاض
 ولا لم يكن خبر الشرطية كما تحقق في موضعه وانما يكون سببا له اعتبار الحكم
 وانما يصح ذلك له وجود الشرط قصده قوله اما عن الثاني فتمنع مما ذكرته
 والسند لا محذورنا فاذا انتفتت اه فبما سس زفر مع الفارق
 لان الملك تحقق بهيمة بخلاف دخول الدار قوله قال به القاضي اه مع انها
 ح منها مع المانعين لمعهم الصفقة والشرط قوله وبيل القابل سائر مختصه حتى
 كما في قضاء والا لاهم والقاضي كذا في التفسير قوله الثامن في الصممين سس
 من كذا وكذا سس محرم في قتلهم جناب العقرب والقاراء والكلب

اه لا يمتنع

القاراء

تأمل منهم

في العفو والغرب والمحلة قوله ومنهم العلماء وقال أبو بكر الأزرقي
 كنت أسمع من كثير من شيوخنا يقولون في القياس بالحد ويدل
 على أن ما عداه حكم بخلافه كذا في التقرير قوله القياس على التوافق قبل
 الاثبات بالقياس زيادة على الحد ومخالفات الاثبات
 بدلالة النفس كقتل الذئب والسباع الجبة وسائر البهائم والضررات
 المؤذية قوله متعين لانه لو لا لاقط المنطوق قوله محال وبوان لم
 المنطوق يرفع المفهوم واللفظي يعمل بالقوي كما في قوله اؤزكوة الغنم السائمة
 والعلوقة قوله واجب المحجب من شارب المختص به ما ابي موافقا
 قوله محجوزا اما تحقق القياس فلو جود المسألة في الحكم ولو كانت خفية
 محضه واما تحقق المفهوم المخالف فلان شرط عدم مفهوم الموافقة بشرط
 ان لا يكون الحكم كرواوي بالحكم سوار كان السكوت ادلي او مساويا فاذا
 فرض ان الاصل الذي هو المذكور منه مناسب لعدم شرط المخالفة بذلك
 كما يرسل اليه بالفرض فتحقق المفهوم المخالف واذا تحقق معا فلا يصح
 قول المحجب ان مفهوم المخالفة لا يجامع القياس وكذا القياس
 باطلا لان من شرط عدم مخالفة النفس فتأمل اذ قد بقي الكلام قوله

اكراد واوله لعل على ذلك انهم سئلوا على المفهوم بان اولاه
 لا كان في التخصيص فائدة فاوردوا ان فائدة الخواص الاجتهاد
 بالقباس فاجابوا بانهم على تقدير المساواة يخرج من محل المنزاع
 اذ قد شرطنا عدم المساواة والرجحان وهذا مع انه صريح في منقح مختصر
 قتل عنه نتائج المنزاع فاعلم ان العموم لغو واما هو دلالة وقباصا
 فيجعل الموافقة على الموافقة اصطلاحا لكن الاول على راء من لم يشترط فيها
 الادلوية لان موافقة القياس سوادته كونها فائدة والثاني
 على راء من شرطه بقرينه فعلى اما ان دفع الاول فلان مطلق
 المساواة لا يوجب الموافقة الاصطلاحية واما ان دفع الثاني فلان
 شرط المفهوم مخالفت عدم المساواة مطلقا بقرينه على انه
 في قوة الصفه اذ ليس المراد بها الصفات النوبية بل التعرض لصفه في الذات
 قالوا اولاه قد استدلوا بقول الفروق ان الزايد مجامى الزاد وانما
 ندفع عن احب ابيهم انما مثلي واما عمل الصفه فوافق بعد المناقشات فاعلم
 اليك مثل ما قام الالبوك وفيها نظر قوله فيل العالم التقطازاني
 اذ لا يبرهن ان العلم لا يعبر عنه الحقيقة الكلية لان الانواع عنها بانها

زواله في كاديب ولا للبعث معينا او غير معين اولا ترجح للبعث على
 الا سبرج ولا مرج فكان لما صدق عليه مطلقا فلو كان غير زيدا عالما
 لكان زيدا هو لطلبه هو معنى محصوره مصرحون ولهذا قال النفاذاني
 ان كلام ابن الحاصب في بحث مفهوم مصرح يشبه كظم ويراه في علم
 المعاني هو الوصف اذا وقع لا ينبغي ان يفرق غير موثر لان
 الترويد في الكلام باق بانها بل للمعنى والتمسك والاستفراق والاول
 جلائل بالطلان الا ان لفظ حمل معروف محمولا قرينه كونها مجرورة
 عن الذات فهي معلومة المفهوم فقط بخلاف ما اذا وقع مسئلة
 فانه لابد هناك من اعتبار الذات تدبر قوله ورواه الرازي
 قوله قبل القائل مرزبان قوله حمل هو هو ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز
 ان في مثل قولك هو البطل المحامي لا يريد انه هو البطل المسموع ولا قصر
 حسب البطل عليه مبالغة ونحو ذلك بل يريد ان لقول صاحبك
 بل سمعت معنى هذا الصفة كيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يستحق
 ان لفظ ذلك له وفيه فان كنت لتصوره حتى تصور فيملك
 لصاحبه معنى زيدا فانه لا حقيقة له وراء ذلك وطريقة طريقة قولك

بالبطل المحامي وجعلت

في العفاسه ان قيل فيصدق على قل وافعل مثلاً مع انه ليس بقرآن
 في العرف قلنا من حيث انه خبر القرآن ومن حيث وقوفه في كلام
 المفسر ليس بقرآن تدبر قوله وهو الانسب بفرض المأشوري على ان الكل
 ان قيل في دفع العلوته اختلاف الكل في الصدور والانسب اليه
 صح في العرف من تعدد الافراد بل في اختلاف كون زيد في اخبار
 مختلفة قلنا ليعبر التفرع لقطبا والاشبه بالتماد في علوهم من الساحة
 لان خبري لا يتعد في آن واحد في اخبار معدودة قوله فيه اختلاف
 قال شمس الائمة قالت الائمة لو صلى بكلمات يعود بها ابن مسعود
 لم يخبر صلوة لانه كذا وكذا وفيه في الائمة الاصح ان صلاة لالفيه
 وفي المحيط وتاويل ما روي عن علماء منها انه ليق صلوة اذا قرأ
 بهذا ولم يقرب شعبة اخر لان القراءات السادة لالفيه الصلوة
 وقالت الشافعية يجوز القراءة السادة ان لم يكن فيها تغير
 معنى ولا زيادة صرف ولا نقصان ولا يطل الصلاة اذا تعدد الكلام
 ما سجد لله هو قوله فلم يصح استاذنا ان ما ذكر في الوقت
 انه روي ان ابن مسعود في متروا في كون العفاسه والمعوذتين من القرآن

غير صحيح قوله صححوا صنفه ولا يلزم من الحلو الاكهار الجواز ان يكون الغاية
 ظهور امره عند الكل اولان السنة عنده ان لا يكتب من القرآن الا ما
 امر صلى الله عليه واله وسلم بكتابته ولم يسمع امره بها قوله لشبهه
 في شرح الشرح ان قيل اولي درجات الشبهة قوله ان يورثها
 وما فلا تبقى الطرقت الاضطرار قطعاً فلنا في قوله عند من تمسك بها واما
 عند المخصم فمن الصفات بحيث لا يفيد شيئاً انتهى ولا ينبغي ما فيه قوله
 وليست من السورة في شرح المختصر وماروي من قول انت غير انها في الفاتحة
 اتمه واخلاف في غير ما تحكم وفيه شيء من التعليل للفصل عن ابن
 عباس قال كان رسول الله عليه السلام لا يعرف فصل السورة حتى يقول
 بسم الله الرحمن الرحيم رواه ابو داود وهو الحاكم الا انه قال لا يعرف
 انقطاع السورة وقال صحيح على شرط الشيخين كذا في التفسير قوله نصف القرآن
 اي ابن عامر ونافع واليه عمر وحمزة في غير الفاتحة قوله لم يتواتر في ايه وقيل
 يمنع انه يجب لتواتر هذا الحكم بل يلحق التواتر في العمل وقد مر انه استأثر
 قوله عارضه القاطع وكذا عارضه ما من ابن عباس سرق الشيطان
 من الناس آيته فاذا نفاها رضوان قطعاً وهذا هو الجواب عن استدلال

الشافعية
 كحديثهم

يعتني الى هيرية وام سلمه لانها متعارضان وما قبل عين التوقف
 بان في نزول آية وفي نزول بعضها فلي قد رتبه كذا نزولها يستلزم
 ان يكون سورتين المقررة السبع اعلم ان القراء السبعة لا يعمرو
 ونافع وحمزة وعاصم والكساوي وابن كثير وابن عامر متواترون
 اكثر اهل اللغة وقد اتفق القراء المحققون سلفا وخلفا على ان القراءة الثلثة
 المنسوبة الى الائمة الثلاثة يعقوب والوجيز وعلق بن تمام اين
 متواترة حكمها حكم السبع هذا قول والاشمام هو الاشارة الى السبعين
 الى الحركة لغيره الاسكان من غير تصويت فقد رتبه البصر لا يغير والمروم
 وهو الاغناء للصوت بالحركة قوله والامالة وهي الذباب بالفتحة
 على جهة الكسرة قوله لكان بعض القراء ان اوضحه ان الاحتمال ثلثة كل
 منها قران وهو صحيح ولا يشي منها بالقران وهو لبط اجاعا وبعض
 منها قران دون بعض وهو لبط بالانفراد او بعضها متواترون بعض
 فيكون القران متواترا على حصول العلم اللاحق والعلم حاصل بقراءة تتم ذلك
 لانه قد يفرد واحد بقراءة معلوم ان الواحد لا يوجد تواترا بل لابد من جماعة
 اتفاقا قول البصر ~~التي ليس لها~~ ~~التي ليس لها~~ ~~التي ليس لها~~

لان الترجيح من غير مرجح حكيم وحسين يقول
 اما كل منهما متواترة وهو محذور او ليس
 شيء منها متواترة وهو باطل

لانه حكمه لا يسوء بتدبر قوله بل اقل
 لان كل واحد منهما مختلفا وبهذا يبين انهما
 مدارا التواتر

القراءة الشاذة المرد من الشاذة ما عدا القراءة السبعة وقبل
 ما وراء السبعة وعند آيئة القراءة القرآنية التي ليست بآية كما ساعد
 انطباع صوت النقل ونصاحة المنقول فمضى استل احده هذه الارقان الثلاثة المطلق
 على ذلك ان القراءات شاذة بهذا الوجه المشعوبه لفتح اليقين
 قوم كانوا يحسبون امام حسن البصري في خلقه فوجد كلامهم ديا
 فقال ردوا بولا الى احسان الخلق اي جانيها فلفظها به لا سم
 قوله وسياق الآية قال انهم هو الذي انزل عليك الكتاب منه ايات
 محكمات هن ام الكتاب واضمنت اياتها فاما الذين في قلوبهم
 نزغ فيبتغون ما تشاء منه ابتغاء الغتمة والفتنة وتاويله وما العلم الا الله
 والراسخون في العلم يقولون امنا به كل من عند ربنا وما يذكر الا اوليا
 قوله تخصيص حاله هذا على لغة رجل يقولون حالا كما قالوا ما نوحصل استبنافا
 ستم فلا حرج ولا عكس استبناف لا فائدة عدم العلم يمكن ان يحيل
 الدليل على عدم امتناع الاجماع العموم والخصوص مطلقا ولا يكون زائدا بغير
 قوله ثم الثاني اي الحكم من المفسر والمفسر من النص والنص من النص قوله
 المبين والمبيل رايد فيها قبل هو اللفظ الذي لا يفهم منه عند الاطلاق شئ

فلقبوا

فأوردوا

فأوردوا

فأورد بجملة ونقطه مسجل والمشتك فاذنهم من احد مما ذكره لا لينة الفعل
 بجملة لا تخفى على الفطن وضع بدو قوله القائل وهو على الظاهر على الفعل
 المرحوح وجعل المستدرك لا بجملة اللفظ لكانا لنا القائل لا فعله ان محاسب
 لا يصح الانباء على مقتضى قوله وتعلقية التعليق المحذوف من مبادي
 استناد احد وكثير من مؤلفي ان يحذف جميع اسند وليه مثلا قال
 النبي صلى الله عليه واله وسلم ومنها ان محذوف الا الصواب والتابعي المحلى
 معاكذا في التتميم وورد به يرد بما في معرذف ليس ضرب من انباء
 قوله وما قبل القائل مرزا جان قوله لان المراد ان قبل التتميم روضب
 المحجب لا المانع محجب من قبل الحقيقة التتميم قوله في ستين يوما قوله
 كما جرتين في يوم وليلة لانها مائة لعل بجملة قوله عن عائشة عن عائشة
 رض قالت دخل على النبي صلى الله عليه وسلم فاستمع فقال بل عندكم
 شيء فقلنا لا قال فاني اذا صائم ثم اتانا لو ما اخر فقلنا يا رسول الله
 ابري لنا منس فقال اذنه ولقد اجبت صديا فاكل رداء مسلم كذا في
 المشكاة قوله ورد الروي من شرح المختصر قوله العموم منافا حاصل ان
 المعنى على تقدير العموم استفاد من التعريف ان كل صدقة ملك لكل فقير

ص
 قضا

قضا

ولا يشره خبر صحيح فلا بد من تأييد ما في التعريف وذلك بحمله للمعنى مطلقا
 فيلزم التامليك بغير ما هو غير معهود في النسخ واما في الكلام بحمل البيان الفرض
 مع الصريح العموم ثمان كل صدقة مصرفها كل فقير تدبر قوله تجديدها ان كان
 التفسير معا واما واما بل الكان مرتبا قوله فيها في قوله واسلم مع
 قوله قبل العبد القابل بن الحاجب قوله وفيه ما فيه استادة الى ان العموم
 انما ياتي من الترتيب لا من غيره ومن ان زعم انه ما تكون التاويلين فقال اقل
 ليس كذلك قوله ثم قيل قد يكون القابل مرزا جان قوله ولا يخفى ابتداء
 الى ان انضم لا يسلم ان الباء في تحمل الالة بل القول انها للصلة وفيه ما فيه قوله
 وبذلك بين انما تارة رد لما قال بن الحاجب قوله في مثله اي جوابا واعتقد
 المجازات وكان بعضها اقرب المعرفة بحمل على الاقرب وبذلك
 نيا في نفي المعرفة الشرع واللغو قوله لان محطاه حاصله ان عدم الاجال
 وللاستوارس حكاية قويا حتى يجوز اثباته باعتقالي عدم الاشارة الى
 فلا يصح اثباته بتدبر قوله صدق المسئلة فانها ذلت على ان النزاع في
 لفظ الحد والقطع من حيث اللغة ويتفرع عليه النزاع في الامة كذلك وان
 دل على ان المراد غير نقطة دليل من خارج فانه لا كلام فيه قوله وعند الجمهور

لمعنيين

باعتبار الاداة واما باعتبار الحكم فالمشترك مقطوع به لئلا الاحتمال
 اه بذه يلبه وجوده فتقرر بان لا ينفي فقد برهنا كونه لهما اي معنى لمعنيين قوله
 فان عدم احصاء ان السائر في باور الراي لا ينافي الرجحان بالليل
 المكتب قوله مسئلة كلامه اه الفرق بين هذه المسئلة والمسئلة
 اللاحقة لا يخفى وقد اشترنا اليه في تحريرهما قوله ولم يعلم فيه اشاره الي
 دفع ما قيل ان اللفظ لا يكون محلا بين الحقيقي والمجازي وخطا في القول
 بالصفة الشرعية كان في اللفظ في استعمال الشارع حقيقة للمعنى في الشرعي
 ومجازية في الغور فكيف يصح قول من قال بالاجمال وذلك لان الكلام
 فيما لم يعلم اصطلاح المتكلم فزعم ذلك القائل السادق قوله بهنا اي
 في صرف الشارع قوله اجيب به الجواب من قبل النافعية واما الجواب
 من جانب الحقيقة فقد فهم مما مر حيث قال لانه اقرب قوله والا لزم
 اي لو لم يكن الشرع من الله الذي اعم بل كان مختصا به ليجوز قيل القائل
 مرزا جان قوله لا يخفى لانه لان اللفظ من الشارع المتكلم به في الشرع واللفظ
 وان كان كل منهما مجازا تدبر قوله القدر من النفي الاول من مجهول نافية
 والثاني من العاريج والثالث من الحقيقة قوله ويميل التبدل لفرق بين

الاستثنائي والشرط لان الشرط يخرج الكلام من الالقاء الى التعيين فبعد من
 نوع الى نوع واما الاستثناء فلا يعتبر الاستبعاد وهو منعه للمعلم مع بقاء
 الاصل فنته برقوله دلالة سكوت القلت دلالة السكوت كيف يعمل لفظها
 ولو سلم ففي القسم الثاني لا لفظ اصلا قلنا معناه ان يكون لها استثناء الى
 اللفظ ولا ريب ان في القسم الثالث اصله فعل اصلا قلنا قلنا لا
 الاول والثالث للفظ فعل في جملة واما في الثاني فمقرنه المقام يجعل الست
 كما المعلم فكان هناك تلمظا فلفظ في المفهوم نسبة الى اللفظ ثم قوله
 وان لم يعلم انه فيه وقع لما توهم ان الباقي انما يكون للاسب
 لانه عصبة قوله ومنه سكوت الكثرة لم يقل منها كما قيل لان كلامها دلالة الحال
 قوله والبيان بالاضرار قيل كما ان السفر تحقيق باول خبره كلك البيان
 لانه يعلم منه ان السفر الى المصروف هو وكيف هو قلنا على هذا لم يكن مما نحن
 فيه وهو ان الفعل استعملنا فاننا قد ايدل على ان البيان يكون
 بعد تمام الفعل انه يحصل تدريج فتأمل قوله كما طاف طوافين قد ورد كلامها
 فعن علي رضي الله عنه صحيح بين الحج والعمرة فطاف طوافين وسعى سعين وحدث
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل ذلك وعن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال من اعم

قال من اصرم بالبحر والسمرة اخبره طواف واحد وسعي واحد منها حتى
 يحل منها جميعا رواه الترمذي كذلك في التفسير قوله فالمنظار القول اورد على
 الحقيقة منقوض لقولهم لا يجب كوافين وسعين للقارن مع ان الامر
 بواحد على ما روي عن ابن عمر واجب بان التبرع في جميع القول ما لم يوجد المبرج
 للفعل وسبقه وجده وهو كل قول عمر من التبرع ببيتك صلى
 الله عليه وسلم لمن طاف طوافين وسعي سعين وهو قارن كافي
 التبرع قوله اخبره غيره انه الى ان الفعل والكافان قول ولا لانه
 المجرور لا يحتمل غيره لكنه ضعيف من حيث تعين المراد لان الفعل
 يشتمل غالباً على معنى غير مراده فالقول قول في البيانية فلا يرد ان الفعل
 اولى فهو البيان قوله ورد بلزوم اقول ان الفعل لا يمتزم لانه التبرع
 بدليل ملزم لان الكلام على ما قيل منى على دليل وجوب التبرع في كل
 بداهة هو منه لان وجوب الطوافين انما هو بالجمل لا بالفعل ليس
 الا موضع المراد بالجمل من غير نظر الى دليل التبرع كيف ولو كان كذلك
 كان المتناظر نسخاً بالاتفاق كما سيجي فلا تفعل منى في الطواف
 اما في محل فمجرد بالمسار والادوية اتفاقاً قوله فماتل استازة الى

الهامي والافق سبق من مهم في محبت التحصيل بالمفهوم انه خلاف البهيمه
 فقد كثر قوله وذلك لان عدم تبليغ الرسالة انما يتبعه عدم التبليغ
 مطلقا لا على عدمه فورا قوله وفيه ما فيه سائرته الى ان ما انزل في العموم
 والقول بان المنزل بالذات هو اللفظ منه دفع بان اللفظ كلفه
 بالانزال الامازا وتعا وهو لم يحكم اليه فتأمل قوله وجاؤه من المنزلة كالصير
 حتى عبد الجبار والحياتي وانما ان الاستقراي ذكر ان الاسفري
 نزل صيا على الصير في فناء طره في هذا صرح الى الجواز في تقريره ولعل
 بعدا به معارضة لعل ان تبدلها بالمعين ان سمي به بدلتها عدم
 التحديد بهذا المعنى وان اريد بالتحديد ما يكون على سبيل الاستنباط
 والاستقلال فلا يتم لزومه قوله وقوله فانه دل على انهم كانوا قادرين
 على الفعل وان السؤال عن التبيين كان لفساد لعل قوله ثم يبين المرسوم
 فبما سائرته الى ان ليس المراد باللفظ لا معنى له اصلا حتى يضاف
 مع انفارق بل ما وضعه ثم يبين مرده اخر قوله قيل اذا جاز لعا بل
 ابن الحامب قوله فقد لعل به اي من شأنه ان يعمل به لو لم يعمل وحاصله ان
 جواز العمل بالعموم تدبر قوله لا كثر ان يفعله فاما كثر لان صاحب المنزلة

مستعمل

والفهم

والتحقق والتخيير والتخيير قالوا بالخيار قولنا لازم صدق حاصل الجواب
 منع اهلازمه نفيس قولنا الظن مرجح ما دام الظن وبو مشروطة قولنا الظن
 ليس مرجح بالامكان العام تدبر قوله لا يتأ في السالفة لا بنا
 اعم من الجنية الممكنة التي هي لنفيس المشروطة تحققة المعنى العموم لعمدة الازالة
 الاكثر على انه حقيقة في الازالة ومجاز في النقل والعكس وقبل
 مشترك لفظا وقبل معنى واتضح ان الظن في اللغة عليها نحو سحب
 الريح انما الدار ونحو الحمل العكس وان لا يتعلق به غير من علمي فمائل
 قوله رفع السارح حكم الشرع عزاد ابن الحاجب بدليل شرعي
 متاخر واخرى بالاول رفعه بالموت والنوم والفضل والثنائي
 نحو ميل الاخر اشبه ولا حاجته اليه لان الاول انتفاء لعدم القابلية
 والثاني انتفاء بالغايتة وحكم لا يكون قبل التمام تدبر على عمل هو اوجب
 ابن الحاجب هذا القول الى العقبة في احد الحكم لا يبد في المعينة فيضهم
 التقدم فلا حاجته الى زيادة مع تراخي عن مورد كانه مختصر كعمله صلى
 الله عليه وسلم وقد يلتزم كون الفعل نقضا اذا قال في حكمه يوصف
 بما يوصف به الفاظ كقولهم كذا في شرح مختصر قوله فمائل اشارته

المعنى

الى انه على هذا التقدير لا يصلح الاستتقاق منه كالتاسخ والمنسوخ الا
 ان يلتزم ان كلا الاطلاقين اصطلاح كما في البيان هذا قوله في الثاني
 انه لا يجدن يعمل التائب ان استازله الى ان الحكم ان كان مطلقا في
 الحقيقة بالمعنى فالتاسخ بيان لان خلفت معهم عن العلم التامة بحقيقة الخبر
 وان كان تابا لمجرد الخطاب فقط فهو رفع وتختلف المعلول عن العلم
 التامة بالعمل جازا باختلاف العمل فتأمل وفيه ما يفيد قوله الا العتمة
 ثم اصحاب الى عيسى الاصغباري معترفون ببقية نبينا محمد صلى الله عليه واله
 وسلم الى نبي اسمعيل خاصة وعم العرب لا الى الامم كافة كذا في
 النقيض قوله الا يتاويل وقد اورد بان لم يزل وقوعه وانما كما يتخصيصا لانه قصر
 الحكم على الزمان فهو كالتخصيص في الاصباح وعلى هذا خلاف الا في التسمية
 مطلقا اه اي من غير تقييد بوقت دون وقت فجعل النوع كما في السفر
 الاول من التوراة قوله حرم منها كثير كما في السفر الثالث من التوراة قوله
 اباضه مطلقا اي في اي وقت اراد المصنف في الصغائر الكبير في قوله بالمالا
 ظهوره في قوله بجثا فيه ايا الى ما لا ينفي قوله الاخبار به اي بالتأنيده
 من الوجه اذ ما من عبارة بذكره الا وتقبل التاسخ ونحن نعلم بالضرورة

صحيحة

الذكر الكبار

ان ذلك سائر المعاني النفسية يمكن التعبير عنه والاختيارية قوله فالظار
 ممنوعة استدل الى منع الاول في اي لزوم التناقض بقوله نحو المادة الى
 منع التثنية الاخير بقوله ولم من ظاهرا واداد بالحق المحكم وهو يقبل النسخ
 فنه بر قوله فاما قبل الوجود في شرح المشرع اعلم ان هذا شبهه بالمعللة
 المذكورة في اتحاد المحكم وتعللها ان الارتفاع والاعدام انما هو في حال
 العدم لكن عدما حاصل بهذا العدم وانما يستحيل لو كان بالعدم حاصل
 قبل اقول مستدرا ما ذكره قلة المتدبر في المقام وذلك لان ما استدلال
 الضم على ان الفعل الجزئي بعد وجوده انما يعدم بذاته لان الامور الغير القادرة
 قلة لعل يرفع الرفع لانه انقضى بذاته ولا يمكن ان يوجد ذلك
 الجزئي ثانيا حتى يكون اثر الرفع عدما في الثاني محال ولذا قال بل
 عيسى ان لا يوجد مثله واما ان يعدم هو كبقية بالرفع فمما قيل في منع
 بالذات بالغير في وج لا يخفى ان هذا دليل ان من المعللة المذكورة
 ثم تحقيق الجواب ان المعقودين ودام لعل الحكم ودام الطبيعة الكلية
 للفعل ودامها يتعاقب خبر ثابت فرفها برفع التعاقب
 وذلك بان لا يوجد بعد الفعل الجزئي آخر مثله وهو عدم طار على الطبيعة

بالرفع قوله لو سلم استارته الى اذ لا ينفي السخ مطلقا قوله قلنا اقول
 يمكن ان يجاب البسم بان يعبر عنه بعبارة التاكيد لا يفيد ان
 لعقده الانباء عزم لا تعريب لان هجاء السين بكذب ضرورة
 ان اخبارهم بوجود بنينا قرينه ان قبل فاجابكم قلنا ما هو من ضروريات
 لا يقبل التأويل على ان دليل حقه سر لغتنا المعجزة وهي قائمه الى قيام القيامة
 فابدهتها لتلزمها ابدتها وفيه ما فيه قبل المختار في الجواب ان
 في التوراة نصوصا كثيرة وردت مودة ثم بين ان المراد بها التوبة
 مودة مقدرة كقوله اذا ضربت قبور العباد بانهم انها عمرت لعبسنة
 ومنها اذا مدمم لعبسنة علق وان لم يقبل العلق استخدام ابا غم
 امر عقبه بعد مدة معينة سبعين سنة او غيرها واذا جاز في هذه النصوص
 التوقيت طيفر في نفس موسى نعم ثم لا يخفى ان سجي حوازل السخ نحو
 صوموا ابداء عند الجمهور لا استلزام ممنوع وبذلك انقضى الجواب عن اختلافه الا
 في اختلاف الافتراء قوله نسفها التلث وهي اللقي بايدي الطغمة واللقى
 بايدي السامرة واللقى بايدي النضري وقيل وهي السامرة والعبرانية
 واليونانية قالوا هذه اصحابها قوله مختلف في السامرة زيادة الف

سبعون سنة

اعتبارية

سنة بكم

سنة كثير على ما في نسخة الخطاية وفي التي في ايدي النصارى زيادة الف
وثلث مائة سنة وفيها الوجدان يخرج العبرية صاحب الكل والرفع
تخبرهم السبب عند ضروره كذا في التقرير قوله للجمهور فالمعنى انه لم تقدمه
من الكتب ما يطله ولا ياتي بعد ما يطله ولا يخفى ان يكون بعضه كما
للغير قوله فعل الممكن او هو قبل الوقت او بعده قبل معنى ما ليس الفعل
سواء شئ في الفعل او لا قوله هو الراسل وفيه إشارة الى قوله
الممكن انه لا فائدة في التعليل بالفعل ح قوله نسخ ما زاداه في التحرير
نسخ خمسين وهو خلاف الظن الا حادث الصحيح فانها ينبغي نسخ
واربعين قوله وفيه ما في نسخة الاله ما تقر كما سيأتي ان الحكم
اذا بلغ الاله الرسول فلفظ لا يكون اعتقاده كاعتقاد الكل بل ما لم يبلغ الاله
واحد من الائمة يكون الا سرا ربه ومن الله تعالى قوله اسمعيل اذا
اسحق اختلف في النسخ قد ذهب طائفة من الصحابة والتابعين الى
انه اسمعيل ومحمد بن كثير وذكره النور عن الأكثر ذهب طائفة اخرى
منهم انه اسحق وعليه بل الكتاب وسماه العبرية وذكره عن الأكثر ذهب
البطريق وعليه ان العبرية كانت في النصوص ومن آخره قوله بل هو

حاصله ان البدل قائم مقام الاصل وهو نوع من الاشتغال فلا يكون
 نسخا للمبدل منه والامر لا يوجب التكرار فحاشا وحرمة فيجوز الولد كما هو
 الاصل فانه يقع ما قبل في الطور سبب ان خلف قائم مقام الاصل
 لكنه استلزم حرمة الاصل اعني ذبح الولد وتحريره شئ بعد وجوب نسخ
 قوله ولو سلم فالامر موصوف بغيره اذ ترك مع كون الامر موصولا لم يلزم
 العصيان لكون النسخ قبل التيقن والكهان بعد التمكن والجواب كما في
 المختصر ان ذلك لا يمنع رفع حلق الوحيب بالسبق قبل منه فمع
 لان الشارع فيما قبل التمكن قوله والمبادر فيه رد على ابن الحارث
 قوله ولو سلم فلانم اذ لم يوسم انه مفسد فلانم ان النسخ قبل التمكن
 وذلك لان الله الذي هو النسخ حين منعه في العقل فتأمل الواحد
 بالواحد المكلف الواحد بالفعل الواحد في الزمان الواحد قوله قبل هذا الفعل
 العلامة وميرزا جان قوله فتأمل استأذنه الى عموم الفرق بين الجواب
 عن النقض وبين الجواب عن الدليل ومحصله ان الوقت للفعل
 في جواب النقض معدود في جواب الدليل وقت العقل واحد لكن وقت
 التكليف والتعلق بالفعل وعدمه في تازمان كل منهما قبل التمكن فتدبر قوله

قبل القول

المعرفة

قوله قيل الغايل مرزا جان قوله والجواب اولاه حاصل ان التكليف
 بها بعد العلم وقد فرض من ارتفاع غير عامس التكليف بالسسخ
 فانه رفع الكل وبمعنى نسخ جميع قوله قبل الارتفاع حاصل ان هذا لا يكون
 نسخا لجميع التكليف بل ارتفاعا لبعض لطريق الايمان بالامور
 قوله واجب اد حاصل ان السسخ لا يكون الا بالتكليف مستمر مجاز
 هذه المعرفة فانه غير مستمر فلا يكون محلا للسسخ جميع التكليف
 نسخ التكليف مستمر وقد وعد ذلك ولا يخفى انه يمكن منع ان
 السسخ لا يكون الا مستمر لانه ان يكون قبل التمكن لكنه منقطع بانه
 لا يمكن هنا لان المعرفة ضرورية لبعثها للسسخ تدبر قوله لانها كانت
 اقول حاصل ان السسخ يحدث بعد وجود التكليف ولا يمكن قبله
 جميع التكليف يجب ان يحدث بعد ما فحين رفع كل التكليف
 ارتفاعا مخرجهم عن القوة الى الفعل لكن ادحس تطبيقا عاونا فحدث
 نسخا بعد ما مرسخ الجميع ولا يلزم التمسك لان السسخ ينسخ
 متقدم وقد عرفت لا ينسخ منها حتى يجب معرفة ثانيا ولم
 جرافته بر قوله لانها انما ارفندفع ما تمسكوا به من لزوم الكذب

لانه فرغ خبرته ان قبل انما وانما انتا لكن يلزمها الخبر فيلزم للذهب
 باعتبار لانهما قلنا الخبر ليس بشرط جنفا والمتبوع وهو الجبل من الخارج
 وباعتلاف الشرط برفع التناقض تدبروا واما جعله دفع لما في شرح
 المختصر من الجواب عن التناقض في شعبة كيف واجاب الفصل منقبة
 بالابدية مع عدم ابدية التكليف يستلزم عن اللغو والبعث المنسوخ باذنا
 لحوم الاضاحي انما هو النبي عنه وهو له وام احكم ومن هنا اندفع ما في
 كشف البكره ونبي انه لا طائل في هذا الخلاف اذ لم يوجد في الاحكام حكم
 معينه بالنسبة الى التوقيت ثم نسخ ثم عتقه ذلك في زمان الومي
 ولا يتصوره بعده قوله ولو سلم ان المراد نسخ الحكم فالخبر اعم فلا يرد ما في
 التمهيد قوله في نسخ التكليف انه في شرح مختصر قد اختلف في جواز نسخ
 التكليف من غير تكليف اخر يكون بدلا عنه فيجوز اجماعا ومنعه قوم فقيل
 الامور ان تقول من غير حكم سواء كان ذلك الاخر تقيفا او لا
 كالا بانه وفيما ذكرنا اشارته الى دفع ذلك فقد برر قوله فان كانا ثلثة
 اذ واذا كان الاول تقيفا كان الثاني تقيفا مثله قوله عاشر العاشر
 وليقصران والعاشر عاشر المحرم او تاسعه ولم يكن الغرض الا هو منه لا موم

عشرة ايام من محرم كان في شريح مختصرا لهذا قال في منبر الشرح انه سهو
من القلم ثم قد سئل على الوقوع تعيين يوم رمضان بقوله من شهد
الحج المشعر فليصمه بقوله وان تقوموا جبر الحکم كما قيل له ما خبرني بين القديرة
المتحدة الثانية بقوله تعالى وعلى الذين يلقونه قد تراءى لهم مسكين ومريض
بما من ابن عباس انما سببت منسوخة بل هي الشيخ الثاني في الشيعة
الغاية وذلك بتقدمه الغاية ودرجته ابن الجهم في فتح القدير
وفيه ما فيه كافي النقيض من قوله من ينقله قال القاضي الجهم لا
جواب لهم من ذلك بصفة الكرماني بان ما صرح بالاجماع من الغاية
لا يرد نقضا لقول لا تخفوا في العطف من غير فارق فقه قوله قال
القاضي الجهم انما هي الغاية الواقعة ابتداء الفاعل بالعبادة يوم
وقد يجاب بمنع العموم كما في مختصر لا يخفى ضعفه قوله ونسخ التلاوة
الحكم قد مثل بقوله عايشة كان فيها نزل عشرة صناعات معلومات
بغير من رواد مسلم قوله ما قد سلفت وبه خلاص اليه مسلم الخط
قوله قول الجهم من الجهم قال لم تعد ون اي سورة لا تطرب
قال قلت ثنتين اولانا وسبعين اية قال كانت يوازي سورة

البقرة او اكثر وكنا نقرر فيها الشيخ والشيخ قوله ومنه اي محام
 الشيخ قلاوته وبقى حكمه قوله وفيه ما يبدى اشارة الى انه لو سلم انه كان
 متواترا وقرانا فلا دليل على بقاء حكمه بعد سقوطه بل لنا من عاينه
 الشيخ مطلقا حيث قالت نزلت فعيام ثلثة ايام متتابعات
 فسقطت متتابعات اضربه الدار فطني وقال الشيخ ومبيح كذا في النظر
 قوله قبل ذلك الفاعل مرزا جان طبع قوله قول الفعل القبول لو كان
 الفعل هو لا يحاسب لو حجب ان يخلط قلنا في الابداء سلم
 اما في البقاء فنفسه لا يعدم المانع والمعارض فبعد بصير كقولنا باعتبار
 الحكم تدبر قوله القاع في الجهل اعلم انه يحري منكم على متابع الشيخ المتداوة
 فقط لانه يومهم رفع الحكم فتوقع في الجهل ولانه يكون عريان عن العادة
 حيث لم يقدا ثبات حكم ولا رفعه فلا يروى منع الا الاستلزام
 فتدبر في الجواب فخله انقضاء الخبر بان تعلق الشارع اعدا بان يخرج
 من عقلي او عادي او غير غير كوجود الباري واطلاق النار واما ان زيد
 قوله وقيل فيما رواه الفاضل ابن الهمام تبعا للعلامة طبع فالجمهور عليه
 الشافعية كذا في شرح مختصر قوله يجوز مطلقا اي ما ضا او مستقبلا قوله

الكذب

قول الكذب لا يتعلق به قال السبكي وهو المفهوم من الشافعي من
 اجله قال لا يجب الوفاء بالوعد وروى بان الوعد ان لا يخر قول
 ولو سلم انه خبر فلا يلزم الوجوب الا بالبيان كما في قوله لا يسئلهم احد
 لتعلق الكذب بالمتقبل واما وعدة وعيد فلهما كلام فيهما في
 جوار الاحكام قوله فليس شي لا يخبر مثل هذا على المصليين وذلك لان
 خبره مطلقا لا يتعلق بالصدق والكذب والحكاية لا بد ان يكون احدهما كيف
 واحدا لا لا يتجلى بالامور كما لا تتم مما يتعلق بالصدق والكذب اجماعا
 فلهذا ليس من شأن الكذب ان يغير ظن من كان في قلبه بل هو
 نظره فان الكذب صفة المعنى ومعنى لا دوام له بل موقعت ولا ينافي
 باختلاف الوقت نعم لو كان النسخ وفعلا لزم تمام الوقت قوله
 انتم ما مرون انه وحده الشافعي هو ما كاتوه به كلام بعض خروجه
 عن المقام لا النزاع في حقيقة خبره لاني صورته قوله قبل التراضي القابل
 من زاجان قوله وكل دفع اه حاصل جواب ان التراضي مطلقا لا يكون نسخا
 بل اذا كان في الالفاظ فيجوز ان يكون التراضي في الخبر تخصيصا وذلك
 لانه دفع وكل دفع تخصيص قوله لعلى التحسين بدافع وجهه للظاهر فيهما

اما الانون طلقا فلا حاجة لهم قوله قبل فبالتأمل من زمان قوله حكيما وان
 قبل النظر لبقا لظن قلبه المقصود انزل ربه من لمن المتواتر فلا بد ان يكون
 قوله ثبت التوضيح بيننا استلزاما لقول الصحابة وعلماهم لما بالاجراء
 بل تحريمه صلى الله عليه واله وسلم حتى قال ذلك رجال امنوا بالغيب وادع
 البطالة قوله مطلقا ربما يمنع الاطلاق بالنسبة الى القطعي ومن ادعى فعلية البيان
 قوله بما يفيد القطع هو ان قوله بعد لان الاستثنا بكونه العموم في الباقي قوله
 لان ليس هذا قيد حتى يرداه خلاف الظاهر ويجوز ان يكون سارحا لرسوخ بل
 بيان ان المضارة بمعنى محال قد فرغ الا بالاحتمال ان قبل فاذ النفس ان ما هو
 المستثنى ليس محرام وكل ذي ناب من السباع مما سواه فهو بالنفس
 ليس محرام فكون اباة شرعية قلنا ما لم يعلق به الخطاب اصلا داخل او سمحا
 او اخلاف اضمارا في قبيل المراءى منع عطلا وتسمية السبكي الى الحارث
 الحاسكي وعبد الله بن سعيد والعلامة في قبل المراءى سمحا وهو قول ابو حامد الى
 اسحق الاسفرائيني والى الطيب المصلوك كذا انه انما يفرق قوله ليس في القرآن
 في منع المنيح انه ثابت بقوله اثم الصلوة لانه مبين لفعله عزم قوله وكذا
 في المنع ومنه نسخ صوم يوم عاشوراء لقوله فمن شابهكم الشهر فليصمه قوله وفيه

اعلم ان حنفية يجوز ان ينسخ الظاهر
 فلا حاجة لهم في الجواب الى ادعاء
 ان حنفية لا ينسخ الظاهر

فقد خلا عن الالباض والصلابة
 فلو تمسكوا الا ان كفوف بينه
 وبين من كفوف من كل فخال
 قوله عقد

نظر قوله محكوم عليه بالناسخه ان يقول الحكم فيما يكون من شأنه النسخ
 لا مطلقا وادعى الكلام في النسخ بالذات والاجزاء في الاستسلام
 اقول التحقن ان النسخ في الحقيقة ما هو الواجب في الحقيقة وهو الكلام
 النفس والعدل عليه كما انه يكون وجبا متلوا لك غير المتلوس الوحي واما
 بالاجزاء فانما يكون وليا على الدليل فتأمل قوله قطعا اي ليس له الاقول
 واحد بالمنع كما قال الامام قوله لا وصية توارث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان اعطى كل ذي حق حقه فلا وصية توارث قال الترمذي حسن صحيح كذا
 في النسخ قوله الوصية للوالدين اه قال كتب عليهم ان يحضر احدكم الموت
 ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقربين بالمعروف قوله جماعة منهم
 المخلص ونحو الاسلام وهذا الشرح بل الزجاء ادعى الاجزاء
 ورد بان النسخ فرع التعارض والتدافع ولا مدافع لانه يمكن الجمع
 بان يكون الوصية من الثلث والبارث من الباقي وبه قال الغضنيرة
 البولليت وغيره قوله بل لنسخه انه اه وكذلك عن ابن عباس
 قوله لا وجه له في النسخ بل فاعلته طائفة من العلماء منهم من مثاكتنا
 ابو مسعود كما زعمه واصله الاسلام وصاحب الميزان والبولليت القسمة

وبه يبرهن عدم تمام دعوى الزجاء الاجماع على ان فرض الوضعية نسخية بآيات
 المواردية قوله قوله استنادا الى ان النزاع انما هو في الاجماع
 القطعي قوله والمقدمة لا حاجة اليه اذا المقدم لا يكون ماسخا قوله وبالجملة
 اضربا بطله في نسخ المحقق بلزوم ان يكون احد الاجماعين خطاء وهو منقوض
 بالنسخ في المتواترين كما سيأتي قوله فيجوز ان يحجب ان في التخيير ان هذا الوجه
 لا يتأتى الا على القول بجواز الاجماع لا عن مستند قول فيه نظر لان
 الحاجة للاجماع لا المستند ولا يلزم من نسخ نسخ على انه يجوز ان يكون
 الانفياسا فلما لم يقل به صرح به او دونه قال الصحيح ان النسخ به لا
 يكون لان النسخ لا يكون الا في جملة النبي صلى الله عليه وآله والاجماع ليس حجة حتى يتو
 فها تناقض فاجيب بان المراد من النسخ الكتلانية والى نسخة الله
 بالاجماع فيجوز عنده قوله لموسى الاجماع استنادا الى المنع لانه مختلف
 فيه قوله فتأمل استناده الى انه لا ينفك ان كل حكم بقائه مشروط باستيفائه
 الطائير فيلزم استيفاء النسخ مطلقا لا نانا نقول كما سيأتي ان عليهم الصلاة
 للنعارض عند اتحاد الزمان فيتناسخان عند المعاقبة وما نحن فيه
 لا يصح للنعارض انه برآه في زمان القطعي وذلك لان الاجماع باجماع

اما نسخ الاجماع

الا راى من المجتهدين ومن شرطه ان لا يكون مخالفا للقطعي قوله احاي
 عثمان اه قال ابن عباس كيف يجب الامم بالاجورين وقد قال
 لهم فان كان لا اخوة فلما لم يردس والاخوان ليس اخوة فقال
 جئكم بالحق قوله دليل على النسخ لئلا يلزم الاجماع على خلاف القاطع
 قوله القياس لا يكون اه اعلم ان النسخ لا يجري في القياس مع قيام
 الاصلين اما عند منسوخة الاصل فيبطل القياس راسا كما سيجي لانه
 انما يكون باعتبار التقدم والتأخر ولا يغير فيها بل اعتبار المعارضة
 ثم التمهيل جميعا ولو كان القياس ماسخا فلا ينسخ الا بالنسوس
 ولو بالاجماع ولا مجال للرأي في ذلك كيف ومن شرط وجوده
 عدم النص بغير الحكم ولو كان منسوخا فاما نسخ ما سواه من النص وهو
 محارص وبطلان لوجوده فلا وقع لانه فرع المعارضة فانه في ما في التمهيل
 في شرح الشرح من وجوه الدخول في هذه المسئلة كما يظهر بالرجوع اليها ثم لا بد
 من تقسيم القياس الى القطعي والظني كما فعل ابن العاصم في غير
 لان القياس من قبيل ما لا يكون الا ظاهريا قوله لوجود المعارض الى المزمع
 لوجوده قوله ليس نسخ وقيل دامن لا يخفى قوله انسخنا انه نسخها مما كان

فانفاق قوله الاصل اي المنطوق قوله الفحوي اي مفهوم الموافقة قوله الا بالعكس
 اخذناه الا بعدى واجتازه قوله فليؤخذ به. وذلك كما قال الشافعي بحجزة
 العهد من الخطأ كما مر فجزان ينسخ كقوله العهد مع بقا الخطأ وبهذا يرفع
 ما في التخيير ان التفصيل بين الاصل والفحوي حق على استطراد الاولية في المسكوت
 لان النسخ الاصل يكون برفع اعتبار قدر المنطوق وجاز بقا المفهوم بقدر
 قوته بخلاف القلب الذي لا يقو له الا لا شئ واعتبار ما دونه فيكون له بعد
 يتلج جبريل اه اذا اوحى الله صلى الله عليه وسلم ولم ينزل ولم يبلغ الى النبي صلى الله
 عليه وسلم فلا يتعلق به حكم القابعا واذا بلغ اليه غرم لاني الارض بل في سماء
 كفر من حين صلوة ليلة السخى المعراج ثم رفع فقبل تحمل الاختلاف
 اما اذا بلغ اليه غرم على الارض فاما ان يبلغ الى المكلف كما اولم يبلغ اليه
 فمذكور في الكتاب اتفاقا واختلافا هذا قوله فتأمل استاذنا ان
 الفرق بالتمكن وعدمه غير مانع لاشتراك عدم العلم ووجوب العمل
 بالنسخ ما لم يعلم بالنسخ فقد يرقى كما اذا بلغ اليه اعلم انه اذا بلغ اليه
 المكلف ثبت حكمه في حق الجميع اتفاقا والحب انه كعب غفل عنه
 ابن الهمام فاستدل في التخيير على الغرض ثبوت الحكم بما في الصميم انه صلى الله

فخلقت

عليه واله وسلم وقف في حجة الوداع فقال رجل يا رسول الله لم أشعر
 متكلت قبل ان اذبح قال اذبح ولا صر حديث فتأمل قوله قد بقى
 انه كما في التفسير قوله في طيت بعده لانه رفع حرقته ترك اثنين قوله غلط
 سبنا ا حيث جعل زبادة عشرين على ثمانين في الحمد وزبادة التعريب
 على الحلية مما يعجزه عليه مع ان الوجود ليس كالعدم منها فانه لو جعل
 في يوم النذر عليه عشرين كان صحيحا عليه نفس قوله الا لقد رايت اشارة
 الى ما اعتد به بعضهم انه اذا وقع لولا مفهوم مخالفة لكان رفعه نسخا
 عنه بهم والعبد منه ما في التلويح انه لا مواخذة في ذلك على ابن الحارث
 لما علم من عادته في الاختصار بالسكوت عما هو معلوم فهو في حكم المستثنى
 قوله للطواف ما روى عنه صلعم الطواف بالبيت صلوة الا ان
 امك قد اصل فيه النطق فمن نطق فلا يخلو الا بخبر على قوله تم ويظنون بالبيت
 الصيق نذا قوله لم يثن اي بالاول قوله من حيث هي هي المهر من الخبيثة
 نفى اللعنة وسواء كان للمهبة المطلقة او المقيدة بقيد الوضوء المطلقة امي الفرد
 المستحضر قوله في الباقر بان نسخ الخبر اذا انشطر بل يستلزم نسخ

الجزء الآخر والمنشور واطم لا قوله لا فنظري وجوبه قول بان الزايل وجوب
 اذ العلم ان عبارة المختصر في هذا الجواب كبرية الفرض انه لم يتجدد وجوب
 واختلاف الشارحون لكلامه فزعم العلامة انه معارضة تقريره انه لو كان
 مستمرا لاصل العبادات لزم ان يكون للباقية وجوب متجدد ضرورة انها
 واجبة وزعم بعضهم ان المراد انه لا نزاع في نسخ الترخيم بل في نسخ الوجوب
 والله برآه لم يتجدد وجوب وقررات الشارح الصحيح بان المفروض انه لم يتجدد
 وجوب بل البطل الوجوب والثابت هو الا الوجوب الاول والزيادة
 باقية على الجواز الاصيل وانما الزايل وجوبها وارتفع حكم شرعي فيكون مستمرا
 انتهى واستشكل العفلا به التقرير لوجوده مذكور في الكتاب اقول بانه
 التوفيق يمكن ان يقع في حله بان المعنى فارتفع حكم شرعي اي وجوب الزيادة
 فقط لا في حكم شرعي اي حادث في الباقي لان وجوبه باطل في السابق
 وجوازه با لاصل فلا يكون رفع وجوب الزيادة مستلزما له
 الباقي لانه لا يوجب حكما حادثا فيه وعلى هذا يرفع الشبهات
 ويحقق الجواب الا انه لا يظهر لقوله والزيادة باقية على الجواز الاصيل دخل في
 الجواب الا ان اجمعا مخالفة في عدم الاحداث فان رفع وجوب الزيادة

ينطبق

الزيادة لالم

لالم برفع جواز نفسها فلان لا يرفع جواز غيره اولا فذكر
 من التاكرين بالمنقوض لانه قال نسخ لا اتفاقا مع انه لا يبيد قبح
 فعند الحقيقة لا يخفى لانه لا يرفع في النسخ فلا يعلم الا بالسماح فعمل
 قول العدل عليه فانه رفع ان يبينه قد يكون عن امتها و نعم للمتمم ترجيح
 لاحد المتعاضين بالاراي وهو ليس من النسخ تدبر قوله لكن قالوا
 اى النسخية قوله روايته يدل من الاحاد قوله كتابه اى الاصل
 فانه يقبل الشاهدان فى الاحصان وثبت بها وان ترتب عليه
 الرحم لان فى الرحم فانه لا يثبت الا بشهادة اربعة بالزنا وكذا
 شهادة الشار فى الولادة وان ترتب عليها السب اى
 غير ذلك قوله قيل فيه التعامل من احوال قوله فيدل بيان الحقيقة
 الاستدلال بهذا الطريق قوله المخالف اى مخالف الاباحه لاصلته
 من موافقتها بناء على ما تقدم ان رفع الاباحه الاصلية نسخ عندكم
 فلم قدم المخالف على الموافقة كان هناك رفعان ولو اقر المخالف
 عنه لم يكن الارتفاع واحد وكان الموافق تأكيد الاباحه الاصلية قوله لا يمين
 التماسه فلا يرد انه نسخ بالاجتهاد وقوله كنهنا اى فى الاصول اما فى الفقه

فقبل النافذة وقبل ما واطلب عليه صلى الله عليه وسلم مع الترك اعيانا
 وتفصيل من كتب الفقه قوله بالنداري ما ظهر منه تقريرنا استنفاد القرآن
 مع بدخل محمد بن القاسم فيها قوله ليس لمقران يمكن ان يقع ان المراد
 بغير القرآن غير ما روي بعنوان القرينة وفيه ما فيه قوله لا يمتنع اي لا يحرم
 بل اعتقاد اي بسبب اعتقاد عدم لا يكون بل مقدم لا يكون الا لا الله
 قوله سبوا قول السيد والمناخلة قوله فان كان اسم ذلك
 القبطي قوله تمام منه بالخبر فيه دفع لما اورد ان الاستدلال بضرورة
 الخامس على ضرورة مطلق انما يتم لو كان المطلق ذاتيا للخاص وذلك لان
 كل طبيعة نوع بالقياس الى خصصها فتدبر قوله بان حصول شئ
 اه اعلم ان هذا الجواب ذكره القوم في العلم واجراه ابن الاشب من
 تبعه هنا كالمستطوع انما يجري فيما كان له عنوان من الافراد بان يكون
 بعضها حاصلا بالعلم حصولي وبعض بالعلم التصوري كالعلم ونحو ما فيها كان له
 نحو واحد بان يكون حصولها فقط فلا ذلك كالخبر هو العقيدة المعقولة فانه
 لا يكون حضور بالانه لا كلام في النسبة الواقعة بل في النسبة المحالمة المحالمة
 انما يكون بصورة محكي عنه قوله تعالى من كان متصوفا به دفع لما اورد على دليل الخبر

ولم يفصلوا

انما يتم ذلك

انما يتم لو كان خاصا مستقورا بالكلية وهو محتم وذلك لان معنى لقول الشيء
 بالكلية تصور بذاته لا لا بوجهه فاذا كان الخبر حاصلا بذاته بالعلم حصولي كانه
 مستقورا بذاته بلا شبهة قوله خبره قبل يمكن ان يجاب بان المراد
 دخول الصدق والكذب بان يكون دخول كل منهما في خبر واحد اقول
 لم يتم ان يكون خبره خبرا موقوفا على خبره خبرا اخر وما متصفا بيقض
 بالتصديق بالافرد لو فرض من خبران صادقان فقط او كاذبان فقط
 لم يكن خبرا وذلك كما ترى قوله فالتقاضى عند الجارية فان العاقل
 اه والسر ان المطلقة دائمة الصدق بل يمكن ضرورة تارة الصدق نعم تحقيقها ليس
 واجبا ولا ضروريا فيوقف سماع الشرح في هذا المقام من عدم الفرق
 بين صدق القضية وتحقيقها قوله ولا ينافي اه وذلك لان دلالة
 اللغة لو فرضت عقلية فاللغة لا يابى من دخولها في الخبر لان الحكم
 باشتغال اجزاءها ليس من وظيفة اللغة بل من شأن العقل فكيف
 وهي جملته حالها لتختلف فتدبر قوله بانها ضروريان ان قلت
 بعد تسليم اعتبار المعروف في المعروف كيف يصح الجواب
 عن الدور بما افردته قلت اذا كان الصدق مثلا ضروريا كان

كمال معرفة موقوفه على معنى الخبر جماعا فاللزام توقف معرفة الخبر فعليا
 على معرفة اجمال السبب فيه ودر فقه وجود مع انه كلامه لانه عرف
 الكلام بانه المستظم من الحروف المتميزة المتواضع عليها وهو يشمل الكلمة
 وغيرة واراها بالانظام من الحروف ما يتتبع اول الانظام من الحروف
 المقدره لتناول مثل ق كذا قيل قول مثلا الباء حرفة الاستفهام اظهر
 السبب تحكم تامل قوله لا لانه علم برده لانه خلاص ما صرح الحرف
 ولان افاده النسبة الى ذات ما لا يحتاج الى صيغة كما هو المشهور
 والاعية التامة فلا يفيد بل المحجوز تدبر قوله تامل استاذة الى ما قبل
 ارادة المدلول الوضعي بخرج بعبارة في الاخبار ولو علم في الوضع لم يخرج
 ثم والاولى ان يراد بقوله نفسه ان يكون هو مستملا فيه بذاته فيخرج
 نحو قم و يدخل المجازات قوله كمال في شرح الشرح حيث قال في القرآن
 بين الانباء والاعبار عا في الذين ان الانباء ومعناه حدوث
 السبع بهذا اللفظ والاعبار معناه حدوث السبع بما في الذين من الكلام
 النفسى لا ليعاى الذي يحرفه بهذا اللفظ فان قيل فعلى بذاتية الواقع
 والنفسى الذي يبره مدلول الكلام فتمت المطابقة التي هي الصدق قلنا نعم

لان الحرف المتبادر

بطلان محسب الاعتبار وبوالاضافه الى اللفظ وعدمها فتلك
 النسبة القائمة بالنفس من حيث انها لول اللفظ مطابقة
 لما لا من هذه الجثية بل من حيث هي ثابتة انتهى قوله ولا يخفى عليك
 ان الفرق على تقريرنا هو ان الحالى للنسبة هو لول اللفظ المطابق
 وممكن عنه هو المعنى الملازم للنسبة بالافتقار ونسبها فاعبر بالذات
 كما هو شأن الالوان المتخالفة تدبر قوله لم يقل ولا يطابق لأن
 المعلوم ان ما يجري فيه المطابقة يجري فيه اللامطابقة فكيف يكون المطابقة
 اضفارا لا كما في شرح الشرح ان هذا يعلم صدقه بالضرورة كما اذا جرد
 في ذاته صورة كذا لا متمنع بل لا فرق بين الاخبار عما في الذهن وعما في
 الخارج في احتمال الكذب نعم بينهما فرق بان المستعمل في الاول غير
 من الخائب وذلك لا يوجب عدم احتمال الكذب قوله
 وما لنا لو كان انه قد شققت الثالث بانه لو كان ان شاء الله كان موجبا
 له لول من اللفظ محدثا للمعلق بسبب وجود ما علق عليه لا مطلقا ولا قد يجاب
 بانه اختاره المحيىب التفتنا الى وعبارته في شرح الشرح انه ما من معنى
 انه ثبت في ذاته تعليق في التحقيق هو ما في الذهن واللفظ اخبار عنه اعلم

به فلم يقبل التعليق الواقع ما لم يقبل
 لا يصح ويجيب بان ضرورة التعليق
 كان اللفظ

بما انتهى قوله وقد لم القائل من زجان قوله فيه ما فيها ساره الى مناقشته
 وهي ان نحو نقضه اخبار عن فعل المتكلم لم يفسد فعل الاصل المعنى المحجب
 وانما وجوده في المتن لا في الخارج تدبر قوله ان المنافقين اه قال لهم اذ جاءكم
 المنافقون قالوا اشهدوا بك رسول الله والمعلم بك رسول الله واكشبهه
 ان المنافقين كاذبون قوله اذ في ادعائهم العلم بالان المقصود من الخبر
 لانه في ضمن الشهادة لا شعارة عرفنا بالعلم وعلى هذا فالمراد بقوله في الشبهة
 استمراره وبالجملة فالجواب بالرفع وجوه قوله لا طبع له اقول لا يخفى ان
 اقول اليهودي ذلك مثل قول المنافق انك رسول الله قال لا طبع على
 هذا مع اختلاف في ذلك مستبعد وحاصله استبعاد الطبع نعم حق
 وصدق باعترافنا ولا الكلام فيه تدبر قوله كالمجهول قول بي المجهول مطلقا
 لامن يدين حرمته الكذب ولم يعلم عدله وقبل المراد من المساوات
 ان لا يكون الظن باحدنا معتد به معتبرا والا فالظن من حال المجهول
 ان يكون صادقا في خبره قوله المستلزم لاجتماعهما اعلم ان سائر
 المختص الزم عليهم باجتماع النقيضين وبنية بعض الفضلاء باللائم في اخبار
 مجهولين نقيضين ارفع النقيضين وبمستلزم لاجتماعهما اذ من كذب

كل واحد

كل واحد من النقيضين يلزم صدق فخر الاخر ولا اعتبر في هذا العلم المطابقة للواقع
 يلزم في الواقع انتهى قول بلا بيان حسن لكن لم يعلم منه وجه اختياره
 الاجتماع مع ان الاجتماع والافتقار متساويان في الاستحالة
 الوجه في ذلك ان اجتماع النقيضين كما انه محذور في نفسه كذلك
 محذور نظر الى الغرض لان ما فرض كذبه يلزم صدقه وليس كذلك
 ارتفاع النقيضين تدبروا شكر فاذن من سوانح الوقت قوله فهو تقرير قال
 القاضي ابو بكر في شرح البخاري ان التقرير شرط النجاء وادان حديث
 الاعمال ما بينات لم يرد غير عمر واجاب بانه خطيب به عمر على المنبر
 مختصة بالمحابة طولا لاسم يعرفونه لانكروه واعترض بانه لا يلزم يلزم
 من سكوتهم سماعهم من غيره ولو سلم في عمر منع في غيره وعلقت
 عنه ثم تفر محمد بن ابراهيم به عن علمه ثم تفر يحيى بن سعيد عنه عن محمد بن علي
 ما هو الصحيح المعروف من محمد بن كذا في الخبر في الصحيح في صحيح وفي الصحيح
 من المذهب قوله قضمان من المتواتر واليه في الحديث ابو منصور البغدادي
 وابن خورك قوله من البرمته استارة الى ان السمة مية طاعة
 مقابل البرمته كما يلزم من شرح المختصر وغيره وهو مناسات اسم ضم كذا

ما لهذا السبب المحمود الغرض من العلوم بلغة الكتب الغفر والمناقاة المولية وكان ذلك
 الضم للصورة الشعرية بهذا الاسم قوله ضرورة العلم أي وجود
 العلم ضرورة وكان أصل العلم بالنظر فافهم أي فها لبته فيه استرة إلى
 دفع ما قيل أنه يفيد العلم إذا كان خبر عن موجود لا عن ما هو في وهو دليل
 اه فيه دفع لما في شرح التفسير وغيره أن هذا شبهة تفي افادة التواتر
 العلم الضروري فلا يجري فيه الجواب المجالي ووجه الدفع فلو كان بالعادة
 فيه استرة إلى دفع ما يؤيدهم كلام المتفنا زاني في شرح التفسير أنه ضرورة
 أولى ولا يخفى فإدلة دليل لا غنظا والقائل مرزا جان قوله فإدلة استرة
 إلى ما تقر أن سنوهم بدير الكان دفعة فالحاصل من لبه سياست
 والكان تبهيج وتبريت فمن النظر سياست فليخبر مثل ذلك بينها
 فإدلة قوله أنه يجوز أن يكون اه أقول يمكن أن يجاب بأن مرادهم
 أنه لو كان نظرا لم يكن التشكيك فيه في باير الراي مثل تشكيك
 الفيلسوفي وليس كذلك سياست والمهندسيات
 فاتها إنما لا يقبل مخالفة لعل لا يطلع على ما مضى ما تها القطعة لا في باير
 الراي تدبر قوله أدلة علم لا عن علم قول هذا مسلم إذا كان العلم الحاصل

متواتر نظرياً أما إذا كان ضرورياً فنستقضى بالجزائيات وبالتواتر المعنى
 فإن اجتماع النقول فيها بعد ذلك بقول العلم بالعادة فنأمل قوله ونزوم
 هذا وذلك لأن اللازم من الأول وجود مبلغ التواتر في الحقيقة
 ومن الثالث وجوده في جميع الطبقات ومن الثاني الأسناد
 الحسن ومن الجازم أن يكون المستند إليه نطقاً كما إذا راى شيئاً
 من بعد فظن أنه زيد فاللازم من محض القبول أنطق بالمعجز عليه إلا العلم
 به فلا بد من شرط الرابع لتفصيل العلم بدرجة قبل لو كان الفاعل من راجع
 حوله فيه ما فيه الإشارة إلى أنه انما يتم بعد بمخالفة من كونه وتحقيقاً في
 الشهادة والرواية وفي شهود الزنا مطلقاً ثم تدبر قوله ويرد عليه
 أي تفدي الفرق قوله لا أن يقول فارقاه فيه دفع لما قيل أن الشهود
 في الخمسة نيا في التزامهم مفيداً للعلم في بعض الاوقات وذلك
 لأن الالتزام إنما يوصي الفرق والشود إنما هو لتعارض البسطين فلا
 ينافي فمأمل قوله كذباً أي من صفة الكذب لأنه كاذب في الشهود
 عليه قوله بخلاف الاربعة ان قبل إذا حصل العلم بالثبوت في الاربعة
 فينبغي أن يقبل وان عدم النصاب قلنا لما حصل التواتر المنطوق

الترجيح